



دليل إرشادي للشركات المساهمة المقفلة

بشأن سندات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم



نطاق التطبيق: يطبق هذا الدليل الإرشادي على الشركات المساهمة المقفلة غير المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي.

الإصدار الأول
2025

فهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
3	مقدمة
4	الفصل الأول: القرار الوزاري رقم (118) لسنة 2021
4	1.1 مقدمة القرار وأهدافه
4	1.2 شروط إصدار السندات
5	1.3 طبيعة السند القابل للتحويل
5	1.4 مدة التحويل وشروط السداد
5	1.5 القيود المالية على الإصدار
5	1.6 شروط إضافية يمكن الاتفاق عليها
6	1.7 الاتفاقيات التعاقدية المرتبطة بالسندات
6	1.8 السجل الخاص بالسندات
6	1.9 أولوية الحقوق في التصفية أو الإفلاس
7	الفصل الثاني: سندات الدين القابلة للتحويل
7	2.1 ما هي السندات القابلة للتحويل؟
7	2.2 المزايا الرئيسية
8	2.3 كيف تعمل السندات القابلة للتحويل؟
8	2.4 استخداماتها في ريادة الأعمال
8	2.5 التحديات والمخاطر
9	2.6 مقارنة مع أدوات مالية مشابهة
9	2.7 الجوانب القانونية والتنظيمية
9	2.8 من يناسبه هذا النوع من الاستثمار؟
10	2.9 خطوات إصدار سندات قابلة للتحويل

مقدمة

في ظل تطور أدوات التمويل المتاحة أمام الشركات، باتت سندات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم خياراً استراتيجياً يجمع بين مزايا الاقتراض والتمويل بالملكية. ويتاح استخدام هذه الأداة للشركات المساهمة المقفلة غير المرخصة من مصرف البحرين المركزي والتي تسعى إلى تعزيز مصادر التمويل دون التفريط المباشر في الملكية.

ويهدف هذا الدليل الإرشادي إلى تقديم نظرة شاملة وبسيطة حول سندات الدين القابلة للتحويل، من خلال تسلیط الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في مملكة البحرين، واستعراض المزايا والقيود التي ترتبط بها، إضافةً إلى التطبيقات العملية لهذا النوع من الأدوات في مجال رياادة الأعمال والتمويل المؤسسي.

بالإضافة لذلك، يمثل هذا الدليل مرجعًا للشركات المساهمة المقفلة غير المرخصة من مصرف البحرين المركزي، ليعزز من قدرتها على فهم هذه الأداة واستخدامها بكفاءة ضمن استراتيجيات النمو والتوسيع.

الفصل الأول: القرار الوزاري رقم (118) لسنة 2021

1.1 مقدمة القرار وأهدافه

صدر هذا القرار لتنظيم إصدار سندات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم من قبل الشركات المساهمة المقفلة غير المرخصة من مصرف البحرين المركزي، ويهدف إلى توفير إطار قانوني يمكن هذه الشركات من تمويل نفسها عبر أدوات دين قابلة للتحول إلى حقوق ملكية.

1.2 شروط إصدار السندات

يُسمح للشركات المساهمة المقفلة بإصدار سندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم بشرط الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية، وبما يتوافق مع النظام الأساسي للشركة.

ويجب على الشركة، قبل تنفيذ الإصدار، إخطار إدارة رقابة الشركات بوزارة الصناعة والتجارة كتابياً، موضحة نيتها بإصدار سندات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم.

يشمل الإخطار تفاصيل مثل:

- القيمة الإجمالية للسندات.
- الشروط الرئيسية لعملية التحويل.
- تقرير محاسبي عن الوضع المالي والنشاط الاقتصادي للشركة.
- جدوى الاقتراض من خلال هذه الأداة التمويلية.

للإدارة أيضاً الحق في طلب معلومات إضافية بشكل دوري حول تطورات الإصدار.

1.3 طبيعة سند الدين القابل للتحويل إلى أسهم

يُعتبر السند القابل للتحويل بمثابة إقرار من الشركة بالدين تجاه حامله. ويجب أن يتضمن السند توضيحاً صريحاً حول ما إذا كانت هناك فوائد مستحقة أم لا وتبين نسبتها بوضوح.

1.4 مدة التحويل وشروط السداد

يُمنح الحق في تحويل السند إلى أسهم عادية أو ممتازة وفق الشروط المتفق عليها بين الشركة وحامل السند، شريطة عدم الإخلال بأحكام القانون. ويتم تحويل السند خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الإصدار. وإذا لم يتم التحويل خلال هذه المدة، تلتزم الشركة بسداد أصل القرض والفوائد – إن وجدت – خلال ثلاثة أيام من تاريخ طلب حامل السند ذلك.

1.5 القيود المالية على الإصدار

لا يجوز للشركة إصدار سندات دين قابلة للتحويل ما لم تكن قد سددت كامل رأس المال المصدر، وذلك وفقاً لأحكام المادة (140) من قانون الشركات التجارية.

1.6 شروط إضافية يمكن الاتفاق عليها

يجوز للشركة وحامل السند الاتفاق على عدد من الشروط الخاصة، وتشمل:

1. تخصيص مبلغ القرض لاستخدامات محددة أو إخضاعه لقيود خاصة.
2. منح حامل السند حق فسخ الاتفاق في حالات معينة، مع التزام الشركة بسداد القرض وفوائده عند الفسخ.
3. تمكين حامل السند من:

• المشاركة في المناقشات دون حق التصويت

• حضور اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية

• الحصول على بيانات ومعلومات خاصة بالشركة

-
4. وضع حد أقصى لقيمة الشركة عند التقييم، لأغراض احتساب مستحقات حامل السند عند التحويل إلى أسهم.
 5. منح حامل السند الحق في الحصول على تخفيض في قيمة السهم (سواء العادي أو الممتاز) عند التحويل.
 6. منح الشركة حق السداد المبكر للقرض، كلياً أو جزئياً، بشرط إخطار حامل السند قبل ثلاثين يوماً.
 7. تحديد ما إذا كان الاقتراض مقترن بكفالة أو بضمانته.
 8. منح حامل السند أولوية في الاكتتاب في أي سندات الدين قابلة للتحويل مستقبلاً، بشرط عدم التعارض مع أحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية.

1.7 الاتفاقيات التعاقدية المرتبطة بالسندات

يجوز تضمين الشروط المتفق عليها بين الشركة وحامل السند في اتفاقية منفصلة يُشار إليها داخل السند وتُعتبر جزءاً لا يتجزأ منه. ويُسمح بتطبيق هذه الاتفاقية الموحدة على عدد غير محدد من حاملي السندات، بحيث تُصدر الشركة لكل منهم سندًا بالمبلغ الذي اقتضاه.

1.8 السجل الخاص بالسندات

تلزم الشركة بإنشاء سجل يُسمى "سجل سندات الدين القابلة للتحويل"، تُدون فيه جميع البيانات المتعلقة بالسندات المصدرة وأي تغييرات تطرأ عليها. وهذا السجل يجب أن يكون متاحاً لجميع مساهمي الشركة للاطلاع عليه.

1.9 أولوية الحقوق في التصفية أو الإفلاس

في حالة تصفية الشركة أو إفلاسها قبل تحويل السندات إلى أسهم، يكون لحامل السند أولوية في استرداد أصل الدين والفوائد مقارنة بحقوق المساهمين.

الفصل الثاني: سندات الدين القابلة للتحويل

2.1 ما هي السندات القابلة للتحويل؟

تعريف:

السندات القابلة للتحويل (Convertible Bonds) هي أدوات مالية هجينة، تبدأ كقرض (دين) يمنحه المستثمر للشركة، لكنها تتضمن خياراً لتحويل السند إلى أسهم في الشركة المصدرة، وفقاً لشروط متفق عليها مسبقاً (مثل عدد الأسهم، وسعر التحويل، وتاريخ الاستحقاق).

2.2 المزايا الرئيسية



2.3 كيف تعمل السندات القابلة للتحويل؟

- سعر التحويل :السعر المحدد لتحويل السند إلى سهم.
- نسبة التحويل :عدد الأسهم التي يحصل عليها المستثمر مقابل كل سند.
- تاريخ التحويل :المدة التي يُسمح خلالها بالتحويل.
- الفائدة: تُدفع عادة بشكل دوري للمستثمر حتى التحويل أو الاستحقاق.

مثال:

سند بقيمة 1000 دينار يمكن تحويله إلى 50 سهماً (أي بسعر تحويل 20 دينار للسهم). إذا ارتفع سعر السهم إلى 30 دينار، فإن التحويل يصبح مربحاً.

2.4 استخداماتها في ريادة الأعمال

- الشركات الناشئة تستعملها لجذب مستثمرين دون تحديد تقييم فوري.
- تساعد في تأجيل التقييم حتى جولة تمويل مستقبلية.
- تُستخدم غالباً مع اتفاقيات SAFE وحقوق التقييم المستقبلي.

2.5 التحديات والمخاطر

- تعقيد الشروط القانونية: تتطلب صياغة دقيقة لعقود التحويل.
- تأثير التحويل على الملكية: قد يؤدي إلى تخفيف حصة الشركاء المؤسسين.
- المخاطر الائتمانية: تعتمد على قدرة الشركة على سداد القرض في حال عدم التحويل.
- تقلب أسعار الأسهم: إذا لم يرتفع سعر السهم، قد يخسر المستثمر فرصة الربح.

2.6 مقارنة مع أدوات مالية مشابهة

حقوق الملكية	مستوى المخاطرة	قابلية التحويل	الفائدة	الأداة
لا	منخفضة	غير قابلة	ثابتة	السندات التقليدية
نعم	مرتفعة	غير قابلة	غير ثابتة	الأسهم العادية
نعم (بعد التحويل)	متوسطة	قابلة	ثابتة	السندات القابلة للتحويل

2.7 الجوانب القانونية والتنظيمية

- يجب إصدارها بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة.
- تخضع لمراقبة الجهات الرقابية.
- قد تُسجل في سجل خاص بسندات التحويل.
- يجب الإفصاح الكامل عن شروط الإصدار والتحويل للمستثمرين.

2.8 من يناسبه هذا النوع من الاستثمار؟

- المستثمرون المحافظون الذين يريدون دخلاً ثابتاً، مع فرصة للمشاركة في أرباح الأسهم.
- المستثمرون المغامرون الباحثون عن أدوات مالية ذات طابع مزدوج.
- الشركات الناشئة التي تبحث عن تمويل دون الدخول في جولات تقييم معقدة في المراحل المبكرة.

2.9 خطوات إصدار سندات قابلة للتحويل

